التَّصْغِيرُ[١]

(١) **تعريفه:** اسم يصاغ لتصغير حجم الشيء أو لتقليل كميته أو لبيان قرب مكانه أو زمنه أو لتحقيره أو للتحبب له.

شروطه: أن يكون:

١) اسما.

٢) خاليا من صيغ التصغير.

٣) قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى والملائكة والرسل، ولا جموع الكثرة ولا أسماء الشهور وأيام الأسبوع.

أوزان التصغير:

فُعَيْل لتصغير الثلاثي والملحق به.

فُعَيْعِل لتصغير الرباعي والملحق به.

فُعَيْعِيل لتصغير الخماسي وما زاد عليه.

لاعتبار الاسم ملحقا بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي تعد حروفه ما عدا علامات التأنيث (التاء المربوطة، الألف الممدودة، والألف المقصورة) والألف والنون الزائدتين، وعلامات العدد (التثنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم)، وياء النسب.

صياغة التصغير:

لتصغير الثلاثي المجرد، يُضم أوله ويُفتح ثانيه وتُضاف بعده ياء ساكنة، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْل، نحو:

جبل > جُبَيْل، نهر > نُهَيْر، حَجَر > حُجَيْر، بعْد > بُعَيْد، أب > أُبَيّ.

ويلحق بالثلاثي المجرد:

- كل لفظ انتهى بتاء مربوطة، نحو:

قطعة > قُطَيْعَة، شَجَرة > شُجَيْرَة، وردة > وُرَيْدَة، بَلْدة > بُلَيْدة.

- كل لفظ انتهى بألف تأنيث ممدودة، أو مقصورة، نحو:

حمراء > حُمَيْراء، عَفراء > عُفَيراء، لُبْنى > لُبَيْنى، سُعدى > سُعَيْدى.

- كل لفظ انتهى بألف ونون زائدتين، نحو:

عدنان > عُدَيْنَان، سَلمان > سُلَيْمَان.

لتصغير الرباعي وما يلحق به: يُضم أوله، ويُفتح ثانيه، ويُضاف ياء ساكنة بعد الثاني، مكسور ما بعدها، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْعِل، نحو:

مَكْتَب > مُكَيْتِب، كُرسي > كُرَيْسِي، درْهم > دُرَيْهِم، سُندس > سُنَيْدِس، أحمد > أُحَيْمِد، مِحْبرة > مُحَيْبِرة، عقرباء > عُقَيْرِبَاء، زعفران > زُعَيْفِران، عامل > عُوَيْمِلان.

لتصغير الخماسي وما زاد عليه: يكتفى عند صياغته على وزن فُعَيْعِل بأربعة أحرف فقط ويحذف الأخير إن كانت كلها أصول، نحو:

obeikandl.com

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة ويأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٣٤- فُعَيْلا اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَى

يعني: أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانية وزدت ياء ساكنة بعد ثانية فتقول في زيد زبيد، وفي قذى قذى بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة، و(**الثلاثي**) مفعول أوب لـ (**اجعل**) و(**فعيلا**) مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال:

٨٣٥- فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يعني: أنك إذا صغرت الزائد على الثلاث قلت (**فعيعل**) أو (**فعيعيل**) ففعيل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر، برثن وبريثن، و(**فعيعل**) للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل، أو ألف نحو شملال وشميليل، أو واو نحو عصفور وعصيفير، وقد يصغر

=

سفرجل > سُفَيْرج، فرزدق > فُرَيْزِد.

ويحذف الأقل أهمية من الزوائد إن وُجدت، نحو:

مُبعثر > بُعَيْثِر، مُستعمَل > مُعَيْمِل (إلا إذا كان خماسيا وقبل آخره حرف مد).

لتصغير الخماسي الذي آخره حرف مدّ: يبقى حرف المد على حاله إن كان ياء، نحو:

قنديل > قُنَيْدِيل، منديل > مُنَيْدِيل.

ويقلب إلى ياء إنْ كان ألفا أو واوا، نحو:

مسمار > مُسيْمِير، منشار > مُنَيْشِر، عصفور > عُصَيْفير، صندوق > صُنَيْدِيق، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْعِيل.

تغييرات أخرى عند تصغير:

- المؤنث المجرد من تاء التأنيث، تُلحق به تاء تأنيث نحو:

هند > هُنَيْدة، جُمان > جُمَيْنة.

- الاسم الذي ثانيه حرف علة، يرد إلى أصله واوا كان أو ياء، نحو:

باب > بُوَيْب، بَيْت > بُيَيْت.

وتُقلب واوا إن كانت زائدة، نحو:

كاتب > كُوَيْتِب، طالب > طُوَيْلِب.

- ما حذف منه حرف، يرد إليه، نحو:

شفة > شُفَيْهة، زنة > وُزَيْنة، أب > أَبَيّ، ولا يرد ما حذف من قاضٍ وراعٍ، فتصغيرهما: قويْضٍ وروَيْعٍ.

على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي، و(**فعيعل**) مبتدأ وخبره (**لما أفاق**) الثلاثي، و(**جعل**) محذوف أي لما أفاق، ومفعول (**فاق**) مضاف لـــ (**درهم**) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**دريهما**) مفعول ثان بـــ (**جعل**).

ثم قال:

٨٣٦- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ به إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعني: أنه يتوصل على التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل، فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق: سفبرج ومديع وحزيبين ومطيلق، وتقول في نحو سريندي سريند وإن شئت قلت سريد، و(**ما**) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها (**وصل**) و(**به ولمنتهى**) متعلقان بـــ(**وصل**) والضمير العائد على الموصول الهاء في (**به**) و(**إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ**) متعلقان بـــ(**صل**).

ثم قال:

٨٣٧- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يعني: أنه يجوز ان يوض من المحذوف (**يا قبل الطرف**) في باب التكسير والتصغير، وفهم من قوله (**جائز**) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله (**بعض الاسم**) ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج، وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق، والضمير في قوله (**فيهما**) عائد على التكسير والتصغير، (**جائز**) خبر مقدم، و(**تعويض**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**قبل**) متعلق بـــ (**تعويض**) و(**بعض الاسم**) اسم (**كان**) و(**انحذف**) في موضع خبرها، و(**فيهما**) متعلق بـــ (**انحذف**).

ثم قال:

٨٣٨- وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا وُسِمَا

يعني: أن ميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم في باب التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فما جاء على خلاف القياس في التكسير قولهم في جمع رهط: أراهط. وباطل: أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغربان مغيربان، وفي ليلة لييلية وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا، و(**حائد**) خبر مقدم، و(**عن القياس**) متعلق به و(**كل**) مبتدأ، و(**ما**) موصولة وصلتها (**خالف**) و(**في البابين**) متعلق بـــ (**خالف**) و(**حكما**) مفعول بخالف، و(**رسما**) في موضع الصفة لـــ (**حكما**) ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا

إشكال نحو زبيد ورجيل، وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

٨٣٩- لتلْوِ يَا الْتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

يعني: أنَ الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء، والمراد بمدة التأنيث الألف التي قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة التأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة التأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدود، و(**الفتح**) مبتدأ، و(**انحتم**) خبره، و(**لتلو**) متعلق بـ (**انحتم**) ومعنى التلو التالي، و(**من قبل**) في موضع الحال من (**تلو**) و(**مدته**) معطوف على (**علم**) ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

٨٤٠- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

يعني: أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة أفعال الجميع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك، فتقول في تصغير أجمال أجيمال، وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعيال، والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله: (**وَمَا بِهِ الْتَحَقْ**) فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما وجب الفتح في هذا الموضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا، ولم يقولوا في تصغير أفعال أفيعل لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقوموا سيكرين لأنهم لم يقولوا جمعه في سكارين كما قالوا في سرحان سراحين، و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**سبق**) و(**مدة**) مفعول بـ(**سبق**) أو (**مد سكرن**) معطوف على (**مدة**) و(**ما**) معطوف على (**سكران**) و(**كذاك**) خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل (**سبق**) في موضع الحال من (**أفعال**) لأنه جعله قيدا للجمع.

ثم قال:

٨٤١- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤٢- كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٣- وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

٨٤٤- وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَـا دَلَّ عَلَـى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ جَـلا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل، وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل به إلى بناء الجمع من الحذف، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى:

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله: (**وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا**).

الثاني: تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: (**وتاؤه**).

الثالث: ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أصلا وهو المنبه عليه بقوله: (**وكَذَا الْمَزِيدُ آخرًا لِلنَّسَبِ**).

الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغير عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله: (**وعجز المضاف**).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعلبك وهو المنبه عليه بقوله: (**والمركب**).

السادس: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله: (**من بعد أربع**) من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما.

السابع: علامة التثنية نحو زبيدان.

الثامن: علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زبيدون وهو المنبه عليه بقوله: (**وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى**) البيت، وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله: (**وما به لمنتهى الجمع**) الأبيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. و(**ألف التأنيث**) مبتدأ، و(**تاؤه**) معطوف عليه، و(**عدا**) في موضع الخبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، و(**منفصلين**) مفعول ثان بـــ (**عدا**) و(**حيث**) متعلق بعدا، و(**المزيد**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**آخرا**) ظرف مكان متعلق بـــ (**المزيد**) لأنه اسم مفعول، و(**للنسب**) متعلق بالمزيد أيضاً، و(**عجز المضاف**) معطوف على المبتدأ ويحمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، و(**زيادتا فعلان**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**ها**) تنبيه، و(**من بعد**) متعلق بـــ (**زيادتا**) و(**انفصال**) مفعول بـــ (**قدر**) وهو مصدر مضاف إلى

الفاعل و(**ما**) موصولة وصلتها (**دل**) و(**على تثنية**) متعلق بـــ (**دل**) و(**جمع**) مفعول مقدم بـــ (**جلا**) فإن عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من باب عطف الجمل.

ثم قال:

٨٤٥- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

يعني: أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لأنها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيل وفعيعيل وذلك نحو: قرقري وقريقر، وحبركي وحبيرك، فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفا فقد أشار إليه بقوله:

٨٤٦- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

(**حبارى**) إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأول وإبقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى، وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو (**حبارى**) مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، و(**عند**) متعلق بـــ (**خير**) وكذلك (**بين**) والظاهر في (**عند**) ههنا أنها بمعنى في.

ثم قال:

٨٤٧- وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

يعني: أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة.

الثانية: ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب.

الثالثة: ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مبيقن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نييب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب.

السادس: ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب، و(**ثانيا**) مفعول بـــ (**اردد**) و(**الأصل**) متعلق بـــ (**اردد**) (**ولينا**) نعت لـــ (**ثانيا**) وهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويئم بالهمزة، و(**قلب**) في موضع النعت لثان، و(**قيمة**) مفعول أول بـــ (**صير**) (**قويمة**) مفعول ثان، وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله:

٨٤٨- وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين.

ثم قال: (**وَحُتِمْ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ**) يعني أن ما رد إلى أصله في التصغير يرد أيضاً إلى أصله في الجمع، فيقال في جمع ميزان موازين، وفي باب أبواب، وفي تاب أنياب، وفي عيد أعياد كما قالوا عبيد، و(**عبيد**) فاعل بـ (**شذ**) و(**ما**) مرفوع بـ (**حتم**) و(**لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا**) متعلقان بـ (**احتم**) و(**ما**) موصولة وصلتها (**علم**) و(**التصغير**) متعلق بـ (**علم**). ثم قال:

٨٤٩- وَالألفُ الثَّان الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال: أن تكون مبدلة من واو.

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة كضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو أدم. وقد ذكرت في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الإبدال. و(**الألف**) مبتدأ، و(**الثاني**) نعت له، و(**المزيد**) كذلك و(**يجعل**) خبر المبتدأ، و(**واوا**) مفعول ثان بـ (**يجعل**) و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة، و(**الأصل**) مبتدأ، و(**يجهل**) خبره، و(**فيه**) متعلق بـ (**يجهل**) والجملة صلة (**ما**) والخبر (**كذا**).

ثم قال:

٨٥٠- وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

يعني: أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياس وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمول قوله (**المنقوص**) ما حذفت فاؤه كعدة أو عينة كثبة، أو لامه كسنة ويد، وشمل أيضاً ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيم جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء، وثويبة برد العين، وسنيهة ويدية برد اللام، وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله: (**لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا**) في ما لم يحو ثالثا غير التاء، فإن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بـ (**ما**) ويحتمل (**ما**) الاسمية والحرفية وحكمها في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص

الذي على حرفين فلابد من تكمليها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موي، وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانية حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفا على التصغير و لم ينه على ذلك أحد من الشراح فانظره.

وقوله: (**المنقوص**) مفعول بـــ (**كمل**) و(**ما**) ظرفية مصدرية، و(**ثالثا**) مفعول بـــ(**يحو**) و(**غير التاء**) منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير: ما لم يحو ثالثا غير التاء.

ثم قال:

٨٥١- وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَــغَّرُ اكْتَفَــى بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَــا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء، وإن كان رباعيا صغر على فعيعل نحو شملال وعصفور فتقول: شميلل وعصيفر، و(**من**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**يصغر**) و(**بترخيم**) متعلق بـــ (**يصغر**) و(**اكتفى**) خبر المبتدأ، و(**بالأصل**) متعلق بـــ (**اكتفى**). ثم قال:

٨٥٢-وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّــثٍ عَــارٍ ثُلاثِــيٍّ كَسِــنْ

يعني: أن الاسم المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة، وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع:

الأول: ما هو الثلاثي في الحال نحو كتف.

الثاني: ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يدية.

الثالث: ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمى فتجتمع فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت أحد الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة، و(**ما**) مفعول بـــ (**اختتم**) وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته، و(**من مؤنث**) متعلق بـــ (**صغرت**). ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله:

٨٥٣- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَــبْسِ كَشَــجَرٍ وَبَقَــرٍ وَخَمْــسِ

يعني: أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة

وبقرة، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرات وتسعة وخمسة. ثم أشار الثاني بقوله:

٨٥٤- وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ إِلْحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثُرْ

يعني: شد ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا بقاس عليها وهي: ذود، وشول، وناب للمسن من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، وعرس ضحى، ونعل، ونصف، وقد شد أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَنَدَرْ... إِلْحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثُرْ**) الثلاثة كقولهم في قدام قديديمة، وفي وراء وريئة، وفي أمام اميمة.

وقوله (**ما لم**) ما ظرفية مصدرية، وفي (**يكن**) ضمير عائد على المؤنث العاري، و(**يرى**) في موضع خبر (**يكن**) و(**ذا لبس**) مفعول ثان بـ (**يرى**) و(**بالتا**) متعلق بـ(**وترك**) فاعل بـ (**شذ**) و(**دون**) متعلق بشذ، و(**لحاق تا**) فاعل بـ (**نذر**) و(**فيما**) متعلق بنذر، وما موصولة وصلتها (**كثر**) بفتح التاء، و(**ثلاثيا**) مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه في الكثير.

ثم قال:

٨٥٥- وَصَغَّرُوَا شُذُوذًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا (**ذا والذي**) وفروعهما لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ساكنة فقيل في (**الذي والتي**) اللذيا واللتيا، وفي (**ذا وتا**) ذيا وتيا.

وقد اعترض المرادي هذا البيت ولابد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم (**وصغروا شذوذا**) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (**مع الفروع**) ليس على عمومه في (**وصغروا**) عائد على العرب، و(**الذي والتي**) مفعول بصغروا و(**شذوذا**) مصدرا لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (**منها تا وتي**) يوهم أن (**تي**) تصغر ما تصغر (**تا**) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من الألفاظ المؤنث إلا تا والواو في موضع الحال من الواو، و(**ذا**) معطوف على (**التي**) و(**مع**) متعلق بـ (**صغروا**).